● أخبار قصيرة

تجدد الاشتباكات الحدودية بين القوات الأفغانية والباكستانية

اندلعت اشتباكات مسلحة بين القوات الأفغانية والباكستانية عند معبر سبين بولداك الحدودي في ولاية قندهار جنوب أفغانستان وفق ما أكده المتحدث باسم الحكومة الأفغانية ذبيح الله مجاهد.
وقال مجاهد في منشور على منصة «إكس»: «للأسف، شن الجانب الباكستاني هجمات جديدة باتجاه أفغانستان في ناحية سبين بولداك في قندهار، ما دفع قوات الإمارة الإسلامية إلى الرد».
ووفق مصادر أفغانية فقد بدأت المواجهة عقب إلقاء القوات الباكستانية قنبلة يدوية باتجاه الجانب الأفغاني، ما أدى إلى تبادل مكثف لإطلاق النار بين الطرفين. وتشير التقارير الواردة من المنطقة إلى استمرار الاشتباكات، فيما بدأ سكان الجانبين مغادرة منطقة التوتر خشية تصاعد العنف.

«نيويورك تايمز» تقاضي وزارة الحرب الأميركية

رفعت صحيفة «نيويورك تايمز» دعوى قضائية ضدّ وزارة الحرب الأميركية احتجاجًا على القيود الجديدة التي فرضتها الوزارة على عمل الصحافة. إذ برأيها أنّ هذه الإجراءات تمثّل انتهاكًا صريحًا للتعديل الأول من الدستور الأميركي، ولاسيما ما يتعلق بحرية النشر.
الصحيفة أوضحت، في بيان يوم الخميس، أنّ الشكوى المقدّمة أمام محكمة في واشنطن تستهدف سلسلة من التعليمات التي أصدرها البنتاغون، في أيلول/سبتمبر الماضي، وتُلزم الصحافيين المعتمدين بالحصول على موافقة مسبقة قبل نشر أي معلومة تتصل بالوزارة، تحت طائلة سحب اعتمادهم.
كما أكدت «نيويورك تايمز»، في دعواها، «أنّ الخطوات التي اتّخذها البنتاغون تمسّ جوهر الحريات التي يكفلها الدستور الأميركي، وفي مقدمتها حرية الصحافة كونها إحدى الركائز الخمس التي يضمنها التعديل الأول».

المفوضية الأوروبية تؤكد غياب التوافق بشأن استخدام الأصول الروسية

أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أنها بحثت مع مستشار ألمانيا ورئيس وزراء بلجيكا مقترح استخدام الأصول الروسية لتمويل كييف، مؤكدةً عدم التوصل إلى توافق بهذا الشأن.
وكتبت فون دير لاين في منشور على منصة «إكس»: «التقيتُ المستشار الألماني فريدريش ميرتس ورئيس الوزراء البلجيكي بارت دي ويفر لتبادل وجهات النظر بشأن الوضع في أوكرانيا والأصول الروسية المجمّدة، واتفقنا على أن عامل الوقت بالغ الأهمية في ضوء المستجدات الجيوسياسية الراهنة»، مضيفةً أن اللقاء شهد «تبادلاً بنّاءً للآراء» حول المقترح.
واعتبرت أن «الوضع الخاص في بلجيكا فيما يتعلق باستخدام الأصول الروسية المجمّدة لا يمكن تجاهله، ويجب التعامل معه بما يضمن تقاسُم المخاطر بشكل متكافئ بين جميع الدول الأوروبية».

تحالف الثقة وصياغة توازنات القرن الحادي والعشرين

من نيودلهي إلى موسكو.. شراكة استراتيجية تعيد تعريف العلاقات الدولية

الوفاق/ في عالم يشهد تحولات متسارعة، لم تعد اللقاءات الثنائية بين القوى الكبرى مجرد مناسبات دبلوماسية عابرة، بل أصبحت محطات مفصلية في رسم ملامح النظام الدولي الجديد. القمة الثالثة والعشرون بين روسيا والهند في نيودلهي جاءت لتؤكد هذا الواقع، حيث اجتمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في لحظة تاريخية تتسم بتعقيدات الحرب في أوكرانيا، الضغوط الغربية، وتنامي التوجه نحو التعددية القطبية. هذه القمة لم تكن مجرد لقاء لتبادل المجاملات، بل جسّدت رؤية مشتركة لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وتثبيت موقع البلدين كركيزتين أساسيتين في النظام العالمي الناشئ.

العلاقات التاريخية من الحرب الباردة إلى التعددية القطبية

العلاقة بين موسكو ونيودلهي ليست وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى حقبة الحرب الباردة، حين كانت الهند تسعى إلى الحفاظ على استقلالية قرارها السياسي بعيدًا عن الاستقطاب الأميركي – السوفياتي. في تلك المرحلة، لعب الاتحاد السوفياتي دورًا محوريًا في دعم الهند عسكريًا واقتصاديًا، ما جعلها تعتمد بشكل كبير على السلاح الروسي. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي، واجهت العلاقة بعض التحديات، لكنها سرعان ما استعادت زخمها مع إدراك الطرفين أنّ مصالحهما الاستراتيجية تتقاطع في أكثر من مجال. القمة الأخيرة جاءت لتعيد التأكيد على هذا الإرث، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون تتجاوز الدفاع إلى التكنولوجيا والاقتصاد.

الاقتصاد والتجارة.. البحث عن توازن جديد

الجانب الاقتصادي شكّل محورًا أساسيًا في القمة، إذ أعلن الطرفان عن هدف طموح يتمثل في رفع حجم التبادل التجاري إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠. هذا الهدف يعكس إدراكًا متبادلًا بضرورة تحقيق توازن في العلاقات الاقتصادية، بعدما ظل الميزان التجاري يميل لصالح روسيا بسبب صادرات الطاقة. الهند، التي تُعد من أكبر مستوردي النفط الروسي، تسعى إلى توسيع صادراتها نحو موسكو في مجالات الزراعة، الصناعات الدوائية، وتكنولوجيا المعلومات. في المقابل، ترى روسيا في السوق الهندية فرصة لتعويض خسائرها الناتجة عن العقوبات الغربية، وتعزيز حضورها في آسيا كبديل عن الأسواق الأوروبية. هذا التوجه يعكس رغبة البلدين في بناء اقتصاد متكامل قادر على مواجهة التحديات العالمية مثل اضطراب سلاسل التوريد وتغير المناخ.

التعاون العسكري والتقني

لطالما شكّل التعاون العسكري حجر الزاوية في العلاقات الروسية – الهندية، حيث كانت موسكو المورد الأكبر للأسلحة إلى نيودلهي لعقود طويلة. لكن القمة الأخيرة أبرزت تحولًا نوعيًا، إذ لم يعد التعاون يقتصر على شراء السلاح، بل امتد إلى مشاريع مشتركة في مجال الطيران، الفضاء، و... هذا التحول يعكس إدراكًا متبادلًا بأنّ القوة في القرن الحادي والعشرين لن تُقاس فقط بترسانة الأسلحة، بل بقدرة الدول على الابتكار والتفوق التكنولوجي. من هنا، يمكن القول إنّ الشراكة الروسية – الهندية باتت تتجه نحو بناء منظومة متكاملة من التعاون العلمي والتقني، قادرة على منافسة القوى الكبرى في مجالات المستقبل.

استقلالية القرار الدولي

القمة الروسية – الهندية جاءت في وقت تواجه فيه نيودلهي ضغوطًا شديدة من واشنطن لوقف مشترياتها من النفط الروسي، وفي ظل استمرار الحرب في أوكرانيا. مودي وصف بوتين بـ«الصديق الحقيقي»، وأكد على ضرورة العودة إلى طريق السلام، فيما شدّد بوتين على أهمية الحوار والجهود المشتركة لإيجاد تسوية للنزاع. هذا التلاقي يعكس رغبة البلدين في الحفاظ على استقلالية قرارهما السياسي، بعيدًا عن الاصطفافات التقليدية. الهند، التي تسعى إلى لعب دور عالمي مستقل، تجد في روسيا شريكًا قادرًا على دعم هذا التوجه، فيما ترى موسكو في نيودلهي حليفًا استراتيجيًا يساعدها على مواجهة الضغوط الغربية.

إصلاح النظام العالمي

من أبرز ما ميّز القمة هو التركيز على دور البلدين في المنظمات الدولية مثل «بريكس»، «منظمة شنغهاي للتعاون»، ومجموعة العشرين. بوتين ومودي شدّدا على ضرورة إصلاح مؤسسات الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما يضمن عدالة أكبر في توزيع الموارد والفرص. كما دعوا إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن الدولي، إذ جدّد بوتين دعم موسكو لترشيح نيودلهي لنيل مقعد دائم. هذه المواقف تعكس رغبة مشتركة في بناء نظام عالمي متعدّد الأقطاب، قائم على القانون الدولي والتنوع الحضاري، بعيدًا عن احتكار القوى الكبرى للقرار الدولي. في هذا السياق، يمكن القول إنّ القمة شكّلت خطوة متقدمة نحو إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية.

جسّدت القمة الروسية – الهندية رؤية مشتركة لإعادة صياغة العلاقات الدولية، وتثبيت موقع كل منهما كركيزتين أساسيتين في النظام العالمي الناشئ

الاستثمار في مجالات التكنولوجيا والابتكار

من أبرز الملفات التي تناولتها القمة التعاون في مجالات التكنولوجيا والابتكار، خصوصًا الذكاء الاصطناعي والفضاء. هذه المجالات ليست مجرد مشاريع تقنية، بل أدوات استراتيجية لإعادة صياغة النفوذ العالمي. الهند، بما تمتلكه من قدرات بشرية وتقنية، وروسيا، بما لديها من خبرة عميقة في الصناعات العسكرية والفضائية، يمكنهما معًا بناء شراكة تكنولوجية قادرة على منافسة القوى الكبرى، وفتح آفاق جديدة للتنمية المستدامة. هذا التعاون يعكس إدراكًا متبادلًا بأنّ المستقبل لن يُبنى فقط على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل على القدرة على الابتكار والتفوق العلمي.

مقارنة مع قمم سابقة.. استمرارية وتحوّل

إذا ما قورنت القمة الثالثة والعشرون بالقِمم السابقة بين روسيا والهند، يتضح أنّ هناك استمرارية في بعض الملفات وتحولًا في أخرى. ففي قمم العقد الأول من الألفية، كان التركيز منصبًا على التعاون العسكري وصفقات السلاح، بينما في قمم العقد الثاني برزت ملفات الطاقة والاقتصاد. أمّا القمة الأخيرة، فقد أظهرت انتقالًا نوعيًا نحو التكنولوجيا والابتكار، ما يعكس إدراكًا متزايدًا بأنّ المستقبل لن يُبنى فقط على القوة التقليدية، بل على القدرة على المنافسة في مجالات الذكاء الاصطناعي والفضاء. هذا التحول يبرز أنّ العلاقة بين موسكو ونيودلهي ليست جامدة، بل تتطور باستمرار وفقًا للتحديات الدولية والفرص المتاحة.

انعكاسات القمة على المشهد الدولي

القمة الروسية – الهندية لا يمكن قراءتها بمعزل عن السياق الدولي الأوسع. فهي تأتي في وقت يشهد فيه العالم إعادة تشكيل التحالفات، وتراجع النفوذ الأحادي لصالح تعددية قطبية أكثر تعقيدًا. وعبر تعزيز شراكتهما، ترسل موسكو ونيودلهي رسالة واضحة بأنّهما قادرتان على صياغة مسار مستقل، بعيدًا عن الضغوط الغربية أو الاصطفافات التقليدية. هذا المسار لا يقتصر على مصالحهما الثنائية، بل يفتح الباب أمام دول أخرى في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية للانخراط في نظام عالمي أكثر عدالة. بذلك، يمكن القول إنّ القمة لم تكن مجرد حدث ثنائي، بل محطة ذات انعكاسات واسعة على مستقبل العلاقات الدولية.

ركيزتان في التوازن الدولي

القمة الروسية – الهندية في نيودلهي لم تكن مجرد حدث دبلوماسي، بل محطة تؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية. من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، العسكري، والتكنولوجي، والسعي لإصلاح النظام الدولي، يسعى الطرفان إلى بناء شراكة استراتيجية قائمة على الثقة والاحترام المتبادل. هذه الشراكة لا تقتصر على مصالح ثنائية، بل تحمل رؤية أوسع لعالم أكثر عدالة وتوازنًا، حيث تتراجع الهيمنة الأحادية لصالح تعددية قطبية تعكس تنوع الحضارات والمصالح. في هذا السياق، يمكن القول إنّ القمة شكّلت خطوة متقدمة نحو إعادة رسم خريطة العلاقات الدولية، وجعلت من روسيا والهند ركنين أساسيين في بناء نظام عالمي جديد.

تايوان: الصين نشرت سفناً حربية في إطار «عمليات عسكرية»

أعلنت وزارة الدفاع التايوانية أنّ الصين نشرت سفنًا حربية في إطار عمليات عسكرية واسعة النطاق تمتد من البحر الأصفر وصولًا إلى بحر الصين الجنوبي، معتبرةً أنّ هذه التحركات تمثل تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي.
وأوضحت أنّها رصدت ٢٤ طائرة عسكرية صينية قرب الجزيرة، بينها ١٩ عبرت الخط الأوسط لمضيق تايوان، في إطار دوريات قتالية مشتركة مع سفن البحرية الصينية. الناطقة باسم مكتب الرئاسة اليابانية، كارين كيو، أكدت أنّ الأجهزة الأمنية تتابع الوضع عن كثب، مشيرة إلى أنّ العمليات لم تقتصر على المضيق بل شملت مناطق واسعة من شرق آسيا وصولًا إلى غرب المحيط الهادئ، وهو ما ينعكس على أمن منطقة الهندي–الهادئ بأكملها. تايوان حثّت بكين على ضبط النفس وأكدت ثقتها بقدرتها على التعامل مع الموقف، فيما لم تكشف عن العدد الدقيق للسفن المشاركة، لكن مصادر أمنية وصفت الانتشار بأنه كبير.
رئيس الاستخبارات التايوانية، تساي مينغ–ين، أشار إلى أنّ الفترة بين أكتوبر وديسمبر تمثل ذروة التدريبات السنوية الصينية، محذرًا من احتمال أن تتحول هذه الأنشطة الروتينية إلى مناورات تستهدف تايوان. من جانبها، نفت بكين أن تكون تدريباتها موجّهة ضد أي دولة، مؤكدة أنّها تتوافق مع القانون الدولي وتندرج ضمن سياسة دفاعية ثابتة، داعية الأطراف المعنية إلى عدم المبالغة في ردود الأفعال أو الانخراط في دعاية غير مبررة.

كولومبيا: نرفض أي اقتراح باستخدام القوة العسكرية داخل أراضينا

أعلنت وزيرة الخارجية الكولومبية روزا يولاندا فيلافيسينسيو مابي، باسم الحكومة الوطنية، «رفض بلادها القاطع لأي اقتراح باستخدام القوة العسكرية داخل الأراضي الكولومبية»، مؤكدةً «أنّه لا يجوز لأي دولة القيام بعمليات مسلحة خارج حدودها دون موافقة صريحة من الدولة المعنية». وأوضحت «أنّ بوغوتا تتابع بقلق متزايد ظاهرة التطبيع مع العمليات غير المصرّح بها خارج الحدود الإقليمية، والتي تسببت بسقوط ضحايا في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ»، معتبرةً «أنّ هذه الممارسات تقوّض النظام القانوني الدولي وتشكل سابقة خطيرة في منطقة تُعرف بأنها منطقة سلام».
وشدّدت الوزيرة على «أنّ حظر استخدام القوة واحترام السيادة وحل النزاعات سلمياً ليست مجرد إجراءات دبلوماسية شكلية، بل التزامات قانونية ملزمة لجميع الدول، وأن تجاهلها يهدد أسس النظام الدولي والتعايش السلمي في نصف الكرة الأرضية».
كما ذكّرت «بأن كولومبيا واجهت آفة الاتجار بالمخدرات بحزم وتضحيات كبيرة، عبر نهج شامل يتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية»، مؤكدةً «أنّ بلادها تعاونت مع المجتمع الدولي وتحملت تكاليف بشرية ومادية جسيمة، ولا يمكن استخدام هذه القضية لتبرير تهديدات أو تدخلات تنتهك القانون الدولي».